رئيس فريق استقلال الهيئات بمؤتمر الحوار معين عبدالملك لـ(الثورة):

نحاول إعادة المؤسسات ذات الخصوصية إلى دورها الحقيقي والفاعل

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني - رئيس فريق استقلال الهيئات ذات الخصوصية، الدكتور معين عبدالملك سعيد: إن هناك بعض الهيئات المستقلة مازالت على شكل وزارات مثل وزارة حقوق الانسان ووزارة الاعلام ووزارة الخدمة المدنية التابعة للسلطة التنفيذية التي تحد من أداء عملها على أكمل وجه.

وأكد في حوار مع (الثورة) على وجوب تقديم هذه الهيئات تقارير سنوية لوضع ضوابط على فترة أو فترتين لأنها من الضوابط التي تساعد على شعور المجتمع بالشفافية وأنها ملك له وبذلك تؤدي دورها في الرقابة والحفاظ على المال العام.

نحن لا نتفاوض وإنما نتحاور من أجل اليمن

حاوره/ نورالدين القعاري
nooralddin@gmail.com

أجواء المؤتمر

*** قبل الحديث عن محور استقلال الهيئات ذات الخصوصية كيف ترون أجواء مؤتمر الحوار والمشهد السياسي في الوقت الراهن ؟**

- مؤتمر الحوار الوطني يسير بوتيرة عالية بالنسبة للإعداد للخطة التفصيلية وهناك تناغم كبير بين أفراد الفريق بالنسبة لمحور استقلال الهيئات ذات الخصوصية، وبالحديث عن المشهد السياسي فإنه بالإمكان أن يتم تجاوز الصعوبات التي شهدتها البلاد خلال الفترة القريبة الماضية إذا ما أحسنت النخب السياسية والشباب اليمني التعامل مع الوضع الراهن خاصة ونحن في فترة انتقالية تكاد تشبه إعلاناً دستورياً، ومن خلال هذه الفترة الانتقالية يجب علينا أن نجد القواسم المشتركة كأساس لعملية بناء مؤسسي قوي يتيح تغيير الثقافة السياسية عبر مشاركة سياسية حقيقية في البلاد.

*** لماذا تم إفراد محور خاص حول استقلال الهيئات ؟**

- لأن هذه الهيئات لها دور هام في المؤسسات الحكومية ويطلق عليها مؤسسات داعمة للديمقراطية في بعض الدساتير.. وفي الدساتير الحديثة يفرد لها جزء خاص بها في الدستور.. أما في الدستور اليمني فكانت تنشأ بقوانين تابعة لرئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية لكن الوضع يختلف في الدساتير الحديثة فتعزيز استقلالية هذه الهيئات من شأنه وضع ضمانات لأداء هذه المؤسسات ودورها، وأن تعمل دون خوف أو محاباة لأي طرف أو جهة بعيداً عن صلاحيات السلطة التنفيذية التي تحاول دائماً أن تؤثر على أداء هذه المؤسسات لأنها مؤسسات حساسة مثل الأجهزة الرقابية وأجهزة الخدمة العامة الإعلام كسلطة رابعة يجب أن تظل بعيدة عن الإدارة العامة للدولة كجهاز تنفيذي.

*** ما هي الهيئات التي تريدونها مستقلة، ولماذا؟**

- نحن ضمنّا مجموعة الهيئات ذات الاستقلالية لها هامش حرية للاطلاع على تجارب الدول بشكل كبير.. وصنفنا الأجهزة الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة وبعض هذه الهيئات شبه مستقلة ونحاول أن نعزز استقلاليتها في العديد من النصوص مثل وزارة الخدمة المدنية ووزارة الإعلام في المستقبل ستكون مستقلة والأوقاف سيكون المجلس الأعلى للوقف ودار الإفتاء وتركيبتها أيضاً اللجنة الوطنية والهيئات ذات العلاقة بالفئات مثل المرأة والشباب وغيرهما ووزارة حقوق الإنسان ستكون من ضمن هذه الهيئات تعزيز استقلالية اللجنة العليا للانتخابات شئون الأحزاب وإعادة النظر في وضعها الحالي، البنك المركزي اليمني، أسوة بتجارب الدول الأخرى كون البنك مؤسسة هامة يجب أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية.

*** ما نوع الاستقلال الذي تريدونه لهذه الهيئات ؟**

-هناك هيئات مستقلة فعلاً مالياً وإدارياً ولكن تحت سقف لا يتيح لها حرية في أداء عملها من خلال الرقابة عليها مثل جهاز الرقابة والمحاسبة لا يستطيع محاسبة مسؤولين من هم في درجة وزير وكذا بعض المناصب السيادية مثل الهيئات التي هي تحت رئاسة الجمهورية وكثير من الدول يعمل هذا الجهاز في مناخ مختلف دون خوف من السلطة التنفيذية للبلاد لأن من واجبه أصلاً أن يقدم وظيفته على أكمل وجه للبلاد من خلال الشفافية وتعزيز النزاهة في البلاد لأن هذه المؤسسات لم تقم سوى بجمع تقارير لم تحد من الفساد المنتشر في البلاد ولم تحول الكثير من القضايا إلى السلطات القضائية ولم يتم التعامل معها مما أدى إلى فقدان مصداقيتها لدى الشارع ..ونحاول إعادة هذه المؤسسات إلى عملها الفاعل في إطار عملها والمهام التي أوكلت إليها خصوصاً موضوع الإعلام وتوجيهه.. مع العلم أن الإعلام الموجه انتهى عصره والعالم أجمع مع حرية التعبير يجب أن نفكر بطريقة نجعل من الإعلام معبرا عن سياسة الدولة دون التحيز بشكل كامل وأن نضع مفاهيم أساسية له وسنضعها في برنامجنا.

> البنك المركزي يجب أن يكون مستقلاً عن السلطة التنفيذية

*** كيف ترون معالجة الاختلالات الموجودة في الخدمة المدنية ؟**

- كثير من الهيئات مثل الخدمة المدنية تمس المواطن بشكل كامل بسبب الاختلالات الموجودة في المركز والأطراف واستقلال هذا الجهاز سيتيح له عمل إصلاحات بنيوية في جهاز الدولة وتطبيق استراتيجية موجودة في الأدراج ولم يتم التعامل معها أو تنفيذها بسبب المناخ السياسي القائم ودخولها ضمن لعبة الاستقطابات والمحاصصة والمزايدة بين القوى السياسية والوساطات وهذه الأمور كلها أربكت العمل في هذا الجهاز رغم تقديرنا لبعض الكفاءات الإدارية التي قامت بالكثير من الاصلاحات لكنها لم تر النور. وتعزيز وضع هذه الهيئات كهيئات مستقلة سيتيح لها تنفيذ الاستراتيجيات تأكيداً لمبدأ تكافؤ الفرص والنزاهة والمساواة جميعها مبادئ تدعو لها منظومة الحكم الرشيد في العالم أجمع وليس في اليمن فقط وهي مسؤولة عن محاور كثيرة في تطبيق محاور الحكم الرشيد والتي قد يتناولها الزملاء في المحاور الأخرى.

*** هل الهيئات التي يقال عنها أنها مستقلة هل هي مستقلة فعلا؟**

- هناك هيئات شبه مستقلة مثل الهيئة العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للإنتخابات وبعض الهيئات مستقلة استقلالا جزئياً وبعضها ملحقة برئاسة الوزراء، ملحقات بالجهاز التنفيذي مستقلة مالياً وإدارياً لكنها ليست مستقلة.. لكن إذا عينت هذه الهيئات في السلطة فإنها ستظل تبعية سياسية لجهاز معين.

وأردف الدكتور معين قائلاً: مبادئ الحكم الرشيد ليست راسخة في اليمن وهناك بعض الدول المتقدمة أيضاً قد يكون فيها هناك استغلال معين لهذه الهيئات فما بالك بالدول الناشئة مثل اليمن يكون فيها استقلال السلطات الذي يشكل نوعاً من إساءة استغلال السلطة أمر شهدناه كثيرا في الفترة السابقة مما أثر على عمل كثير من المؤسسات وهناك بعض الهيئات المستقلة مازالت على شكل وزارات مثل وزارة حقوق الإنسان ووزارة الإعلام ووزارة الخدمة المدنية ضمن السلطة التنفيذية فمسألة الفصل ووضع معايير واختيار مفوضين ورؤساء مجالس وهذه الهيئات وربطها بمجلس النواب والشورى وغيرها سيجعلها مستقلة لكن يجب أن ترفع تقاريرها إلى هذه الهيئات وهي ليست معزولة وإنما تقدم تقاريرها السنوية والخدمة على فترة أو فترتين لأنها من الضوابط التي تساعد على الشعور بالشفافة وأنها ملك للمجتمع وتؤدي دورها سواء في الرقابة أو حفظ المال العام أو في التدقيق هيئات مهمة .

*** البنك المركز هل يعتبر جهة مستقلة ؟**

- البنك المركزي في اليمن شبه مستقل لكن يجب أن يفصل دوره عن دور وزارة المالية وتحدد هذه الأطر وأعتقد أننا سنناقش هذه الشأن في محور الحكم الرشيد ودور وزارة المالية وفصل دور البنك المركزي عنها في إطار موضوع علاقة السلطات مع بعضها البعض.

*** هل تؤثر عملية المحاصصة في عمل الهيئات ؟**

> الإعلام الموجه انتهى عصره والعالم متفق على حرية التعبير

- مازلنا مسؤولين عن إرث لم نتخلص منه وهناك نوع من سيطرة الحزب على جهاز الدولة وهي نوع من الرشوة السياسية وهذا الموضوع لا يخفى على المجتمع اليمني، إذ تم استغلال الوظيفة العامة ومقدرات الدولة كنوع من الاحتراز والجانب السلبي له هو اختلال في بنية المؤسسات.. والمحاصصة لا تتيح معايير عملية لإدارة المؤسسة بشكل متكافئ وتؤدي إلى نقل الاحتقانات السياسية إلى داخل هذه المؤسسات ولكننا نهرب من إشكاليات الوقوع في معظمه كالمستجير من الرمضاء بالنار.

*** ما هي الإصلاحات التي تضعونها في مؤتمر الحوار الوطني ؟**

- نحن في مؤتمر الحوار نقوم بإصلاحات في العمق في جميع المحاور وهذه الإصلاحات ستؤدي إلى بناء منظومة مغايرة، ويجب أن نركز على ضوابط إدارة هذه الأجهزة وكيف نتحدث عن أنها عناصر منتمية إلى حزب معين يجب التفكير بأوسع من ذلك تحت إطار معايير واضحة لأداء هذه الأجهزة التي ستقوم بتطهير نفسها داخلياً بعيداً عن نقل احتقاناتها السياسية داخل الهيئة نفسها يجب أن توضع هذه المعايير وبالأخص الكفاءة والتركيز على تصحيح الاختلالات في جميع مؤسسات الدولة. وهناك صعوبات ستواجهها مثل إشكالية عدم الثقة ونتخلص من هذا الموروث لكي نبني مؤسسات الدولة التي نحن بصدد نقاشها وصياغة قوانينها الداخلية وسن نظامها التشريعي.

*** فريق استقلال الهيئات ذات الخصوصية كيف ترون عمله ؟**

- فريق استقلال الهيئات يتمتع بروح معنوية كبيرة، والخطط التي أجمعنا عليها تسير بفاعلية وسريعة وقد أنجزنا الخطط التفصيلية وتم مناقشتها أكثر من مرة وهي متناغمة مع بعضها البعض من خلال جلسات النقاش الجماعية من قبل الفريق بالكامل والمجموعات الفرعية تقدم تقارير أولية من المعلومات وفي إطار عام لوضع هذه النتائج في إطار معين ونحن نضع نصب أعيننا الجلسة العامة التي ستعقد بعد سبعة أسابيع وهناك خلية نحل فعلية تعمل في الفريق بشكل جدي وإلى الآن تمكنا من نقل الموضوع إلى العمل من مكونات سياسية إلى فريق من أعضاء مؤتمر الحوار وهناك تناغم وعقلانية في الطرح وستصل بنا إلى النتائج المرجوة في الوقت المحدد.

*** كيف ترون المشاركة من قبل المجتمع في محور استقلال الهيئات ؟**

- نقول للمشاركين من قبل المجتمع أن كل من له القدرة على صياغة وإعداد حلول علمية سواء من أكاديميين أو أفراد المجتمع ممن يستطيعون تقديم صياغة مفتوحة حول هذا الموضوع أن يقدمها إلى محور استقلال الهيئات ذات الخصوصية.

*** كلمة أخيرة تود قولها ؟**

- نحن لا نتفاوض من أجل اليمن وإنما نتحاور من أجلها ومن لديه مشاركة مجتمعية فعليه تقديمها.

خبيرة دولية توصي «العدالة الانتقالية» بسن قوانين ضد الانتهاكات الجوية

<،، أوصت منظمة ريبريف البريطانية فريق العدالة الانتقالية بالمطالبة بالوقوف ضد الضربات الجوية المخترقة للأجواء اليمنية تحت مسمى محاربة الإرهاب وسن قوانين للحد من تلك الانتهاكات.

جاء ذلك في العرض المقدم من منظمة ريبريف حول الحرب على الإرهاب في اليمن والتي ألقتها كوري كريدر المسؤول القانوني في المنظمة لفريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وأكدت كوري بأن المنظمة ترصد كل الانتهاكات الجوية على اليمن وتقوم بنقل الصورة الإعلامية الحقيقية للضحايا في الإعلام الأميركي في سبيل توضيح الصورة المغلوطة عن تلك الضحايا، مشيرة الى أن هناك تعتيما حول الأرقام الحقيقية للضحايا الذين استهدفتهم الطائرات الامريكية.

وأضافت: إنه يتم التعتيم أيضا على أماكن وجود القاعدة الأميركية التي تقلع منها الطائرات الحربية بدون طيار والمنتهكة للأجواء اليمنية وأن المتوفر هوما تتناقله الأنباء بأن مصدر إقلاع الطائرات الأميركية هو (القاعدة الأميركية بجيبوتي، السعودية، قاعدة العند).

وأضافت: إن الحل هو أن يتم تعديل صياغة القانون اليمني بما يضمن السيادة القانونية وتعزيز السلطة القانونية المخولة في محاكمة الأشخاص اليمنيين المشتبهين بالأعمال الخارجة عن القانون.

وواصل الفريق اجتماعاته برئاسة طيبة بركات نائب رئيس الفريق في مناقشة الخطط التفصيلية لعمل المجموعات.

خبير دولي يدعو لإنشاء مجلس مدني للإشراف على التمثيل في المؤسسة العسكرية

<،، ألقى الخبير البريطاني ادوارد محاضرة عن أسس الجيش والأمن والقواعد التي يجب أن يرتكز عليها الأمن والمعايير المعتمدة في بناء الجيش.

وتطرق إلى تجربة جنوب إفريقيا وخاصة في المرحلة الانتقالية وكيف استطاعت أن تبني جيشاً قائماً على أسس وطنية وكيف نقوي الأمن على حساب الجيش .

وطالب عدد من الأعضاء بإنشاء مجلس إشرافي مدني يتكون من جميع الأطياف السياسية والاجتماعية بحيث يضمن التمثيل بالنسبة للمؤسسة العسكرية ولا يسيطر حزب او شخص على هذه المؤسسة .

وطالب الأعضاء بتحييد الجيش من الحياة السياسية وتحسين الظروف المعيشية والثقافية لأفراد الجيش.

هيئة رئاسة مؤتمر الحوار تقر اليوم خارطة النزول الميداني للفرق

<،، اجتمعت هيئة رئاسة المؤتمر العام للحوار الوطني الشامل أمس مع رئاسة الفرق التسع وناقشت عددا من القضايا المدرجة في جدول الأعمال منها متابعة خارطة النزول الميداني للفرق والآليات المتبعة .

وناقشت هيئة الرئاسة مقترحين متعلقين بخطة النزول الميداني للفرق حيث يتضمن المقترح الأول نزول كل فريق إلى محافظتين بحيث يتاح للفريق حرية اختيار المحافظات التي يرغب بالنزول إليها .

ويتضمن المقترح الثاني تنفيذ الزيارات الميدانية بواقع عضو واحد من كل فريق والنزول إلى جميع عواصم المحافظات، وبواقع اثنين وعشرين عضوا لكل محافظة ولمدة أسبوع واحد .

ومن المقرر أن تستكمل هيئة الرئاسة اليوم الأحد إقرار المقترح الأنسب لخارطة النزول الميداني للفرق.

استقلالية الهيئات تستضيف خبيراً في مجال الأجهزة الرقابية

<،، ألقى الخبير الوطني علي قاسم المتخصص في مجال الأجهزة الرقابية محاضرة عن "دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه".

وتحدث عن المعوقات التي تواجه الأجهزة الرقابية في ممارسة أدائها على أرض الواقع وتم التركيز على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات .

وأثناء مداخلات الأعضاء ذكر بعض التشريعات التي يرى أنها تتعارض مع بعضها في ما يخص مكافحة الفساد وممارسة الأجهزة الرقابية مهامها، معتبرا أن الأجهزة الرقابية من الموضوعات الحساسة التي تلامس قضايا الناس ولابد من دراسة فعالية هذه الأجهزة بعناية وبشكل جدي بما يعكس آمال وتطلعات المواطنين.

لجنة المعايير والانضباط تبت الاثنين في سبع قضايا محالة إليها

<،، اجتمعت لجنة المعايير والانضباط برئاسة القاضية جهاد عبدالرسول محمد الدنجي رئيس اللجنة.

ووقفت اللجنة في اجتماعها أمس أمام سبع قضايا محالة إليها من قبل هيئة الرئاسة للنظر فيها بموجب النظام الداخلي للمؤتمر، والمتعلقة بتغيب عدد من الأعضاء عن حضور جلسات المؤتمر.

وبعد المناقشات أقرت اللجنة تمكين الأعضاء من دراسة الأوراق المحالة إليها والتقدم بما لديهم في الاجتماع القادم يوم الإثنين للبت فيه.